الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
29 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر ..... (ألمانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيل

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

تخطيط الموارد في المؤسسة

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-59423 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بيان من رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد يريميتش** (رئيس الجمعية العامة): قال إنه على الرغم من الإقرار بأن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة، من حيث الكم والتعقيد، كثيراً ما تؤدي إلى إطالة أمد المداولات، فإنه يود أن يحث أعضاء اللجنة على السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء وإنجاز برنامج العمل على النحو المقرر. وأشار إلى أن المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنص على أنه ينبغي ألا تُعرَض أي مقترحات يُتَوقَّع أن تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية على الاجتماع العام للجهاز المعني دون قيام اللجنة الخامسة باستعراضها مسبقا، وأعرب عن تأييده للدور الذي تؤديه اللجنة في هذا الصدد تأييداً كاملاً.

٢ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أن تسعى مبادرات إدارة الموارد البشرية إلى زيادة كفاءة المنظمة دون التضحية بجودة العمل الذي تقوم به. وقد أسفرت المقررات التي اتخذتها اللجنة في السابق عن تطبيق إطار جديد للتعاقدات، وتحسين شروط الخدمة في الميدان، وتعيين الموظفين بفعالية أكبر. وفيما يتعلق بالمقترح المقدم من الأمين العام بشأن تنقل الموظفين، فقد أعرب عن أمله في أن تتخذ اللجنة قراراتها على أساس الأهداف الرئيسية المنشودة من عملية الإصلاح في مجال الموارد البشرية. وعلى الرغم من أن المناخ الاقتصادي المتقشف يستلزم اعتماد مخصصات للميزانية موزونة بدقة، فإنه يشجع اللجنة على كفالة تخصيص التمويل الكافي للمبادرات المتصلة بالموارد البشرية، بما فيها المبادرات المتصلة بمهام الرقابة.

٣ - وقال إنه يتعاطف مع مخاوف الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجوانب المالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وأكد أهمية إنجاز المراحل المتبقية من المشروع في الموعد المحدد وفي حدود الميزانية المخصصة. وفيما يتعلق بالمداولات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة، فقد حث الدول الأعضاء على أن تأخذ في اعتبارها احتياجات المنظمة المختلفة وأن تظل في الوقت نفسه مدركة لتباين قدرات الدول المختلفة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب.

٤ - ومضى يقول إنه ما زال مقتنعاً بالدور الأساسي الذي تؤديه عمليات حفظ السلام في صون السلام والأمن في العالم، وذلك لأنه ينتمي إلى منطقة كان فيها لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وجودٌ هام لحقبة من الزمن، وأعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات، ولحفظة السلام العاملين في الميدان. وحث الدول الأعضاء على العمل بروح السعي للتوصل إلى حل توفيقي أثناء المداولات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام وبطرائق سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، التي ستجرى خلال الجزء المستأنف من الدورة السابعة والستين للجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٣.

٥ - وفيما يتعلق بعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة، فقد قال إن من الأهمية بمكان تخصيص موارد كافية لمكتب رئيس الجمعية، وذلك لأن حكومة الرئيس، في إطار الممارسة الحالية، تتحمل معظم أعباء تمويل المكتب، مما يثبط العديد من البلدان الصغيرة والنامية عن تقديم مرشحين. وحث اللجنة على النظر في زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للمكتب، بدءاً من الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، بهدف تمكين الدول الأعضاء ذات الميزانيات الوطنية الأصغر حجماً من المشاركة.

٦ - وأشار **الرئيس** إلى أن إغلاق مقر الأمم المتحدة غير المتوقع في أعقاب إعصار ساندي أدى إلى تأخير أعمال اللجنة، وقال إن اللجنة ستسعى إلى إحراز تقدم في مداولاتها في الأسابيع المقبلة.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

تخطيط الموارد في المؤسسة (A/67/164، و 360، و 565)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/67/168، و 344، و 345، و 564)

٧ - **السيد تاكاسو** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): في معرض تقديمه للتقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، قال إن المشروع، المعروف باسم أوموجا، يقع في صميم المبادرات الرامية إلى تحسين الإدارة التي يقودها الأمين العام والتي أقرتها الجمعية العامة. إلا أن الجمعية العامة، بعد أن أعربت عن القلق في دورتها السادسة والستين إزاء إدارة المشروع والتأخير في تنفيذه، طلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة شاملة. وقبلت الأمانة العامة جميع التوصيات التي قدمها المجلس وهي بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة استجابة لها. ولاحظ كل من المجلس واللجنة الاستشارية أن النتائج التي توصل إليها المجلس والتوصيات التي قدمها تغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢، وأن تدابير علاجية هامة اتُّخِذَت منذ ذلك الحين.

٨ - واستطرد قائلاً إن التقرير أُعِد عقب إجراء عملية شفافة لإعادة تقييم نطاق المشروع ووضعه وتقديرات تكاليفه وجدوله الزمني والفوائد المرجوة منه. وقد استرشدت الإدارة باعتقادها بأن نجاح مشروع أوموجا ذو أهمية حاسمة لإرساء منظمة موحدة عالمية، وأخذت في اعتبارها القيود المالية التي تواجهها الدول الأعضاء في إطار هدف تحقيق أقصى عائد على استثماراتها.

٩ - وفيما يتعلق بإدارة المشروع، قال إنه حين تولى مهامه بصفته وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في أيار/مايو ٢٠١٢، تولى أيضاً مهام رئيس اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا ومهام مالك المشروع. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب مقرر اتخذته الجمعية العامة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، رُفِعَت رتبة وظيفة مدير المشروع إلى رتبة أمين عام مساعد؛ وعُيِّن السيد إرنستو باكا في ذلك المنصب في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتم توضيح اختصاصات مالكي العمليات الخمسة بهدف تحديد مجالات مسؤولياتهم وأدوارهم بشكل أفضل.

١٠ - أما فيما يتعلق بتنفيذ المشروع، فقد اتُّبع نهج لتنفيذ المشروع في كل كيان على حدة، وجرى تعديل جدوله الزمني. وسيُقسَّم النطاق الوظيفي لمشروع أوموجا من الآن فصاعداً إلى ثلاثة أجزاء هي: نظام أوموجا المؤسِّس، ونظام أوموجا الموسَّع ١، ونظام أوموجا الموسَّع ٢. وسيبدأ تنفيذ مرحلتي أوموجا المؤسس وأوموجا الموسَّع ١، اللتين تشملان عمليات المعاملات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في منتصف عام ٢٠١٣ وسيُشرَع في تطبيقهما على نطاق الأمانة العامة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. أما رسوم التصاميم والتشكيل الأساسي لمرحلة أوموجا الموسَّع ٢، التي تشمل مهاماً أكثر استراتيجية مثل التخطيط والبرمجة، فستوضع في صيغتها النهائية ويُصدَّق عليها في نهاية عام ٢٠١٥؛ وستوضع العمليات ذات الصلة وتُطبَّق بحلول عام ٢٠١٨. وقال إن الأمين العام ملتزم بتنفيذ النطاق الكامل لمشروع أوموجا ويتفق مع اللجنة الاستشارية بأن للتنفيذ الكامل أهمية حاسمة لجني الفوائد الكاملة المرجوة من نموذج الأعمال الجديد.

١١ - ومضى يقول إن التكلفة التقديرية لتنفيذ واستقرار مرحلتي أوموجا المؤسس وأوموجا الموسع ١، ورسوم التصميمات والتشكيل الأساسي لمرحلة أوموجا الموسع ٢، المحسوبة حتى عام ٢٠١٥ على أساس الجدول الزمني المنقح للتنفيذ، تبلغ ٣٤٨,١ مليون دولار، بما يزيد بمقدار

٣٢,٣ مليون دولار عن المبلغ المعتمد وقدره ٣١٥,٨ مليون دولار؛ وسيلزم توفير أموال إضافية لمرحلتي بناء وتنفيذ نظام أوموجا الموسع ٢. ووفق ما أوصت به اللجنة الاستشارية ستبحث الأمانة العامة في جميع الخيارات المتاحة للتعجيل بتنفيذ المشروع، بما في ذلك أوموجا الموسع ٢، وستقدم تقديرات بالموارد اللازمة لتنفيذ النطاق الكامل للمشروع وبالتكاليف المقبلة اللازمة لتشغيل وصيانة وتحديث النظام.

١٢ - واعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، سيبدأ مشروع أوموجا في استخدام نظام ''نوفا'' (NOVA)، وهو نظام لتتبع نفقات الميزانية الأساسية والنواتج المقابلة لها. وسيتولى فريق عامل يقوده المراقب المالي استعراض وإقرار التكاليف غير المباشرة للعمليات ذات الصلة، مثل تنقية البيانات، واختبار المستعملين وتدريبهم. وستسعى الأمانة العامة جاهدة إلى إنجاز هذه المهام من خلال إعادة توزيعها في حدود الموارد المتاحة.

١٣ - واستناداً إلى الجدول الزمني المنقح للتنفيذ، فإن الفوائد المحتملة المرجوة من مشروع أوموجا، بدءا من عام ٢٠١٧، تتراوح بين ٨٠ مليون دولار و ١٥٠ مليون دولار في السنة. وبعد تنفيذ واستقراء مرحلة أوموجا الموسع ٢، يمكن كذلك توفير مبلغ يتراوح بين ٦٠ مليون و ٨٠ مليون دولار في السنة، بحيث تتراوح الفوائد المجمعة المحققة من المشروع بين ١٤٠ مليون و ٢٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩. إلا أنه ينبغي ألا تعتبر الفوائد المحتملة للمشروع وفورات في الميزانية حتى تنفيذ مشروع أوموجا بالكامل.

١٤ - وقال إن أنشطة المنظمة متنوعة ومتفرقة في جميع أنحاء العالم، وتشمل نماذج وممارسات مختلفة في العمل، مما يشكل تحديات كبرى في سبيل تنفيذ أي نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة. ونتيجة لذلك، فإن أهم عوامل المخاطرة المؤثرة على تنفيذ المشروع هو مدى استعداد المنظمات، علما أن الأمانة العامة بصدد الانتقال إلى نظام أوموجا من نماذج متعددة للأعمال، وأن الكيانات المختلفة التابعة لها تتباين من حيث مرحلة استعدادها لتطبيقه. ولا توجد سابقة لتنفيذ تحوُّل بهذه الضخامة في أساليب عمل الأمم المتحدة. إلا أن الموظفين الذين يقودون المشروع ملتزمون التزاماً كاملاً بإنجاز المشروع بنجاح، بدعم وتفهم من الدول الأعضاء. ويُطلَب إلى الجمعية العامة أن توافق على الاستراتيجية والجدول الزمني المنقحين للتنفيذ وأن تحيط علماً بالاحتياجات المنقحة من الموارد لعام ٢٠١٢، وبالاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٣. ولم تُطلَب أية اعتمادات إضافية لفترة السنتين الحالية.

١٥ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): عرضت التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/67/344)، وقالت إن التقرير يبين التقدم المحرز في التنفيذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بما في ذلك وصف تفصيلي لحالة التنفيذ في الأمانة العامة. ويصف التقرير أيضاً استجابة الأمانة العامة للشواغل الرئيسية الواردة في التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/67/168).

١٦ - وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة أصدر مراجعو الحسابات الخارجيين رأياً بدون تحفظات بشأن البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠١١ المقدمة من ١١ منظمة. وأفادت المنظمات العشر التي تنفذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢ بأن عملية التنفيذ لديها جارية على قدم وساق. وفي الأمانة العامة، يتمثل الهدف الأول في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على عمليات حفظ السلام اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، بهدف إصدار بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للفترة

٢٠١٣/٢٠١٤ بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. أما فيما يتعلق بجميع العمليات الأخرى في الأمانة العامة، فإن العمليات الممتثلة للمعايير ستبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بما يؤدي إلى إعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٤ بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وتناول التقرير التحديات التي تعترض سبيل الوفاء بتلك المواعيد النهائية، وكذلك معالجة المخاوف التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية والجمعية العامة.

١٧ - وكان التحضير لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يركز على إدارة المشروع، وإدارة المخاطر، وإدارة التغيير. وتتولى لجنة الإدارة رصد المشروع، بما في ذلك الروابط القائمة بينه وبين مشروع أوموجا، في حين تواصل اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية اتباع نهج قائم على إدارة المخاطر في توجيه المشروع. ونُشِرَت الأدوات لإدارة المشروع لتمكين ما يزيد على ٤٥ فريقاً في جميع الأمانة العامة من رصد الجهود المبذولة على مستوى إداراتها وتقديم تقارير بشأنها إلى الإدارة المركزية للمشروع في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، الذي يقدم بدوره تقارير إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية وإلى لجنة الإدارة.

١٨ - ويجري تعديل الاستراتيجيات والخطط المتبعة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية باستمرار خلال الأشهر السبعة الماضية بالتوازي مع ما ينشأ من تطورات في استراتيجية وخطط التنفيذ الخاصة بمشروع أوموجا. وقرر مجلس مراجعي الحسابات أن نهج تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أمرٌ معقول ومجْد، مشدداً على ضرورة وضع استراتيجية جيدة التصميم والتنفيذ. ونظراً للأهمية الحاسمة لمشروعي نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية، وبسبب المخاطر المرتبطة بعملية تنفيذهما، تم تصديق خارجي مشترك على صحة خطط الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار المشروعين. ومع ترسيخ خطة تنفيذ نظام أوموجا، يجري الجمع تدريجياً بين خطتي تنفيذ المشروعين بغرض تسهيل عملية التكيُّف على المستعملين.

١٩ - وفي معرض تقديمها لتقرير الأمين العام بشأن التنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي للأمم المتحدة من أجل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/67/345)، أشارت إلى أن التنقيحات المقترحة، التي أُرفِق بها إيضاحات تبين التغييرات المقترح إدخالها، قد قُدِّمَت بالفعل إلى الجمعية العامة للموافقة عليها. وسيتولى الأمين العام إصدار النظام المالي الجديد بعد موافقة الجمعية العامة على التغييرات. والتغييرات المقترحة هي ناتج جهود التعاون التي قادها الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية، وخضعت لاستعراض مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، ضمن جهات أخرى. وصُنِّفَت التنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي في اثنتي عشرة فئة رئيسية، يرد موجز لها في الفقرات من ٦ إلى ٢٠ من التقرير.

٢٠ - ووجهت انتباه اللجنة إلى الفقرتين ١٧ و ١٨ من التقرير، اللتين تتناولان تأثير عمليات المراجعة السنوية للبيانات المالية على برنامج عمل اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية والجمعية العامة، وأيضاً على الأمانة العامة ومجلس مراجعي الحسابات. وقالت إنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به للتحضير للآثار المترتبة على إجراء مراجعة سنوية للحسابات.

٢١ - وختمت حديثها قائلة إن طبيعة عمليات الأمم المتحدة من حيث التعقيد والحجم، مقترنة ببيئة نظم تكنولوجيا المعلومات والتأخر في بدء تنفيذ نظام أوموجا، تجعل من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مهمة تنطوي على قدر كبير من الصعوبة. لذا فإن الإدارة عازمة

على التعاون في تنفيذ نظام أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكفالة أن تقدم الإدارة العليا الدعم اللازم للمشاريع ضمانا لتنفيذها في الوقت المناسب. وعلى نحو ما أشار إليه مجلس مراجعي الحسابات، فإن أي تأخير آخر في التنفيذ سيؤدي إلى زيادة التكاليف والإضرار بسمعة المنظمة. وإذ يسلّم بالمخاطر الكبيرة المرتبطة بالمشروع، فإن الأمين العام يظل ثابتا على التزامه بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٤.

٢٢ - **السيد أوفاريل** (مدير المراجعة الخارجية للحسابات، اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): قدم التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/67/168) وقال إن اعتماد نظام المحاسبة الممتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائم على الاستحقاق على نطاق المنظومة، سيزوّد الدول الأعضاء بنظرة أوفى عن المركز المالي لكيانات الأمم المتحدة ومعلومات أفضل لكفالة اتخاذها قرارات فعالة من حيث التكلفة وتحقيق استدامة مالية في المدى الطويل.

٢٣ - وإن المحك النهائي لقياس مدى النجاح في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إنما يكمن في تحقيق الفوائد المتوخاة. فقد أوصى المجلس في تقريره الأول عن الموضوع (A/66/151)، بأن تضع جميع كيانات الأمم المتحدة خططا واضحة لتحقيق هذه الفوائد. ولم يتحقق سوى تقدم محدود في هذا المجال. ويجب توخي الفعالية في إدارة تحقيق الفوائد، إلى جانب الإنجاز الفني.

٢٤ - وقال إن فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعاون تعاونا وثيقا مع المجلس لتحقيق الإنجاز شبه التام لإطار السياسة المحاسبية الخاصة بتلك المعايير، الذي سيكون بمثابة دليل عملي للموظفين. وبُذلت أيضا مساع كثيرة لوضع استراتيجية تطبيق مفصلة، على نحو ما أوصى به المجلس في تقريره السابق. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا الشأن فإن المجلس يرى أن درجة المخاطر المرتبطة بنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ضمن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحلول منتصف تموز/يوليه ٢٠١٣ وضمن الأمم المتحدة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لا تزال كبيرة. وثمة مهام كبيرة لم تُنجز بعد، مثل جمع البيانات وتنقيتها.

٢٥ - وإن ملامح استراتيجية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المقرر اعتمادها ظلت غامضة منذ فترة. ففي البداية، كانت توجد خطط للتخلي عن نظام أوموجا كأساس لتطبيق تلك المعايير في الأمم المتحدة والأخذ، بدلا منه، بنهج مختلط يجمع جزئيا بين نُظم أوموجا والنظم القائمة، بما ذلك النظام المالي الأساسي المعمول به حاليا في المنظمة، وهو نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقرر الانتقال من نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى نظام أوموجا في موعدين مختلفين هما: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بالنسبة للأمم المتحدة عموما. وأشار إلى أن مخاطر النهج المقترح الأخير وجدواه لم تخضع لتقييم كامل. إذ يلاحظ أن المجلس سبق أن أوصى بشدة بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مفصلة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فقد أشار إلى وجوب أن يتم أيضا تحديث هذه الخطة بحيث تضم القرارات التي اتخذها الإدارة في الآونة الأخيرة.

٢٦ - وإن صعوبة جمع بيانات محاسبية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب وتكون دقيقة وكاملة وموثوق بها من أماكن مختلفة في جميع أنحاء العالم، ينطوي على خطر أن يؤدي إلى عدم التقيد بالمواعيد النهائية لتطبيق تلك المعايير. ويتمثل خطر آخر في أن القدرة على تقديم بيانات محاسبية غير مستندة لنظام المعلومات

الإدارية المتكامل باستخدام أساليب يدوية من شأنه أن يزيد من احتمال الأخطاء البشرية، ويؤثر، بذلك، في طابع اكتمال ودقة الكميات الهائلة من البيانات، لا سيما وأن توفير بيانات جديدة لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الأكثر تطلبا، ينطوي على صعوبات. وأخيرا، لاحظ المجلس غموضا يتعلق بتوفير التمويل والموارد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية خارج المقر، بحيث خلص إلى وجود خطر كبير بأن ما يُحرز من تقدم من شأنه أن يتأثر في حال عدم إتاحة الموارد المناسبة للأفرقة المعنية بالتطبيق على الصعيد المحلي.

٢٧ - وقال إن صناديق وبرامج الأمم المتحدة السبعة لا تزال ملتزمة بالجدول الزمني المقرر لتطبيقه المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢ وإعداد بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في أوائل عام ٢٠١٣. وقد تحقق ذلك بفضل مشاركة الإدارة العليا وتقديمها للدعم، وإتاحة نظم ملائمة لتخطيط موارد المؤسسة، وإعداد بيانات محاسبية أساسية دقيقة ومناسبة التوقيت. إلا إنه لا يزال يتعين على العديد من الكيانات، بأن تقوم بجمع كل البيانات المحاسبية الرئيسية وتنقيتها؛ وأن تجري اختبارات باستخدام بيانات محاسبية حقيقية، وأن تضع الخطط الكفيلة بتحقيق الفوائد. ويقرّ المجلس بأن موظفي الإدارة المختصين يدركون المسائل التي لم يُبتّ فيها بعد، وهم يعكفون على معالجتها. وأشار إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بنجاح يواجه خطرا أكبر في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بسبب تحديات خاصة واجهتها الهيئة فيما يتعلق بالنظم الأساسية في السنة الأولى من عملياتها. بيد أنه بالإمكان معالجة هذا الوضع بمشاركة كبار المديرين.

٢٨ - وفي معرض تقديمه التقرير المرحلي السنوي الأول للمجلس عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة لتخطيط موارد المؤسسة (A/67/164)، أشار إلى أن الهدف من مشروع أوموجا يتمثل في تبسيط مجموعة واسعة من الممارسات الإدارية وتزويد الأمم المتحدة ببيانات دقيقة تيسّر اتخاذ القرارات بصورة أسرع، وتحسين تقديم الخدمات، وتحسين تخطيط البرامج، وقياس النتائج. وذكر أن المشروع عملية تحوّل معقدة جدا وصعبة، تشمل العديد من الكيانات خارج الأمانة العامة نفسها. ويساور المجلس القلق لأن الخطط القائمة التي تغطي نطاق المشروع وميزانيته وجدوله الزمني تتسم بالتفاؤل المفرط وتفتقر إلى الدقة؛ لذلك ليس بوسعه أن يقدم أي ضمانات بتنفيذ المشروع في الوقت المحدد له وبالتكلفة المرصودة في الميزانية. وكان من الممكن تفادي العديد من المشاكل التي صودفت، والتي تدل على وجود ضعف في إدارة المشاريع وتنظيمها، وعلى وجود مواطن ضعف أوسع وأعمق في قدرة المنظمة على إدارة وتنظيم عملية تحويل أساليب تصريف الأعمال.

٢٩ - وقال إن الإدارة لا تتعامل مع تنفيذ نظام أوموجا باعتباره مشروعا لتحويل أساليب تصريف الأعمال و لم تضع أية خطط أو استراتيجيات لإدارة التغيير وترسيخ ممارسات عمل أكثر فعالية على نطاق المنظمة. ولكي تحقق المنظمة الفوائد المتوخاة من اعتماد نظام أوموجا، عليها أن تستحدث أساليب عمل جديدة وتكيّف ممارسات عمل الموظفين وأدوارهم ومسؤولياتهم. وعلاوة على ذلك، لم تُبذل أي جهود لتحديد نطاق وتكلفة برنامج إعادة التدريب الذي يلزم تقديمه لإعادة توجيه وقت الموظفين صوب المزيد من الأنشطة ذات القيمة المضافة.

٣٠ - وإن عدم وجود القدر الكافي من الرصد والتحليل الدقيقين لتكاليف المشروع مقابل ميزانيات ونواتج واضحة يشير إلى أن الإدارة غير قادرة على إدارة موارد المشروع بفعالية. وهي لا تزال غير قادرة على تحديد ما كان ينبغي تحقيقه من الإنفاق البالغ ١٢٣ مليون دولار منذ بدء

المشروع، وغير قادرة على تبيان ما إذا كانت تكاليف المشروع تقل عن الميزانية أو تتجاوزها. ولا توجد خطة مفصلة تحدد المهام التي يجب إنجازها لتحقيق أهداف المشروع. ونتيجة لذلك، فقد تراكمت التأخيرات دون أن تسترعي أي اهتمام أو أنها قُبلت اعتقادا بأنه يمكن استيعابها ضمن الجدول الزمني العام للمشروع.

٣١ - ومن غير المرجح إمكانية تنفيذ الجدول الزمني الذي وضعته الإدارة و لم يكن بالإمكان الوثوق بالتوقعات المعلنة للتكلفة النهائية. ومن المرجح أن يتأخر مرة أخرى تنفيذ نظام أوموجا لأن تصميمه لم يكتمل في الموعد المحدد. ولا يتضمن الجدول الزمني المنقح للتنفيذ هوامش لاستيعاب التأخير ولا يترك مجالا لمزيد من التأخر الناشئ عن التعقيدات التي يرجح أن تحدث أثناء التنفيذ.

٣٢ - و لم تتمكن الإدارة من موافاة المجلس بأدلة داعمة قوية على التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع بمبلغ ٣١٥,٨ مليون دولار، كما قُدّرت أول مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و لم يطرأ عليها أي تغيير منذ ذلك التاريخ على الرغم من تمديد الجدول الزمني للتنفيذ لمدة عامين. و لم تعكس أيضا توقعات التكاليف التي وضعتها الإدارة الآثار المالية المترتبة على التأخيرات والتغييرات الكبيرة التي طرأت على نهج تنفيذ المشروع.

٣٣ - وقال إن الترتيبات الإدارية المتخذة للمشروع تفتقر أيضا إلى خطوط واضحة للمساءلة ولا تفضي إلى تحقيق الشفافية والفعالية في اتخاذ القرارات. فالمجلس يرى أن لجنة التوجيه لم تقدم تحليلات نقدية وافية بشأن جدوى تقديم التقارير عن تكاليف المشروع والتقدم المحرز، وجدوى الإجراءات المقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن للمشروع مالك مسؤول رفيع المستوى حتى نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٤ - وبسبب الصعوبات التي ينطوي عليها نطاق مشروع أوموجا، يرى المجلس أن الجدول الزمني للتنفيذ كان طموحا للغاية منذ البداية، ولا سيما الهدف المتمثل في بدء تشغيل النظام بشكل متزامن في جميع المواقع والكيانات. ويرى المجلس أن الإدارة صاغت الاستراتيجية من دون إجراء تقييم مناسب لهيكل الأعمال القائم و لم تراع أوجه الترابط الأوسع مع المشاريع التحويلية الأخرى، من قبيل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٥ - وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يغطي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢؛ ومنذ ذلك الوقت، لا يزال المجلس يشعر بالارتياح إزاء قبول جميع توصياته واعتراف لجنة الإدارة والمدير الجديد للمشروع اعترافا جادا بما لديه من شواغل. وقد أقر المجلس، في تقريره، بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لإعادة الجدول الزمني للمشروع إلى مساره الصحيح.

٣٦ - **السيد كيلابيل** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن مشروع تخطيط موارد المؤسسة (A/67/565)، وقال إنه أثناء نظر اللجنة الاستشارية في التقرير المرحلي للأمين العام عن نظام أوموجا (A/67/565)، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات ذي الصلة بالموضوع (A/67/164). وأعربت اللجنة الاستشارية عن شعورها بالارتياح إزاء نطاق وعمق عملية مراجعة الحسابات التي أجراها المجلس، والتي تزوّد الجمعية العامة بتقييم مستقل لتنفيذ مشروع أوموجا، وتوضح المسائل الرئيسية ذات الأهمية لإدارة المشاريع الكبرى في مجال تحويل أساليب العمل.

٣٧ - وقال إن اللجنة الاستشارية، إذ ترحب بالإجراءات المتخذة لمعالجة مسائل الإدارة والقيادة التي يواجهها المشروع

– بما في ذلك اضطلاع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بدوره بصفته رئيس لجنة التوجيه ومالك المشروع، وتعيين مدير مشروع أوموجا برتبة أمين عام مساعد في الآونة الأخيرة – تشدد على أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود لترسيخ روح تولي زمام الأمور والمساءلة السليمة على نطاق الأمانة العامة، لكي يُكتب النجاح للمشروع. وحثت اللجنة الاستشارية الأمين العام أيضا على أن يضع خطة مفصلة للمشروع وأن يكفل على وجه السرعة، اعتماد أدوات وأساليب موثوقة لإدارة المشروع لقياس التقدم المحرز مقارنة بخطة المشروع والاستخدام الفعلي للموارد في ضوء تقديرات الميزانية.

٣٨ - وفيما يتعلق باستراتيجية النشر والجدول الزمني المنقحين المقترحين في تقرير الأمين العام، قال إن اللجنة الاستشارية توجه الانتباه إلى التقسيم المقرر لنظام أوموجا الموسَّع إلى مرحلتين هما: نظام أوموجا الموسَّع ١، الذي يشمل، إلى جانب نظام أوموجا المؤسِّس، عمليات ذات صلة بالمعاملات وبالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومرحلة أوموجا الموسَّع ٢، التي تضم مهام يغلب عليها الطابع الاستراتيجي، وتشمل التخطيط والبرمجة، وإدارة سلسلة التوريد، ومهام وضع الميزانية. وتعتقد اللجنة الاستشارية اعتقادا راسخا بأن المصلحة العليا للمنظمة تقتضي أن يُنفّذ مشروع أوموجا بكامل نطاقه، على النحو الذي أقرّته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣، بالنظر إلى أن ضعف تغطية المهام الاستراتيجية في إطار النظم القائمة والتي نُقلت الآن إلى نظام أوموجا الموسَّع ٢، كانت أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى اتخاذ قرار التحول إلى نظام من نظم تخطيط موارد المؤسسة. وتحذّر اللجنة من اتّباع أي نهج لا يؤدي أساساً إلا إلى استبدال نظام المعلومات الإدارية المتكامل بتكلفة باهظة، ويديم أوجه القصور في نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية القائمة بذاتها والتي عفا عليها الزمن. وإن تنفيذ المشروع تنفيذاً كاملاً ينطوي على أهمية بالغة تجنبا لهذا الخطر، بما يؤدي إلى تحقيق الفوائد المتوخاة من المشروع وحماية الاستثمارات التي قامت بها الدول الأعضاء بالفعل.

٣٩ - وتبدي اللجنة الاستشارية شكوكا في الأساس المنطقي الذي يستند إليه اقتراح الأمين العام المتمثل في الاستعاضة عن فريق مشروع أوموجا ”بمركز امتياز لمشروع أوموجا“ في عام ٢٠١٦، بعد تنفيذ نظام أوموجا الموسَّع ١ قبل تنفيذ المشروع تنفيذاً كاملاً. ويعدّ وجود سلطة وقيادة هياكل إدارة المشروع وتنظيمه أمرٌ ضروري لتحقيق هذا التحول المعقد في أساليب العمل. لذلك تعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها لأن حل فريق المشروع قبل الأوان ينطوي على مخاطر تتمثل في احتمال عدم تنفيذ نظام أوموجا الموسّع ٢ بفعالية. وينبغي الإبقاء على فريق المشروع حتى إنجاز نظام أوموجا الموسَّع ٢، دون استبعاد الحاجة إلى إدخال تعديلات على حجم الفريق وتكوينه وإلى توفير معظم الخبرات اللازمة من داخل المنظمة.

٤٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى احتمال أن يتم تمديد الجدول الزمني لتنفيذ النظام برمته ثلاث سنوات أخرى، أي إلى عام ٢٠١٨، وارتفاع تكاليف المشروع من مبلغ ٣١٥,٨ مليون دولار المرصودة له إلى حوالي ٣٤٨,٢ مليون دولار لتنفيذ مرحلتَي النظام الأولـيَين فقط. وبالنظر إلى عمليات التنقيح المتكررة التي خضعت لها استراتيجية تنفيذ المشروع، وجدوله الزمني وتكاليفه، فإن اللجنة تحث الأمين العام على كفالة وضع خطة واقعية وقابلة للتطبيق يمكن متابعة أطوارها إلى حين إتمامها بنجاح. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتخذ الأمين العام جميع الخطوات اللازمة لكفالة ألا يواجه المشروع مزيدا من التأخير واستخدام موارد المشروع بكفاءة وفعالية. وتوصي اللجنة أيضاً بأن يُطلب إلى

الأمين العام البحث في جميع الخيارات المتاحة للتعجيل بتنفيذ المشروع، بما في ذلك نظام أوموجا الموسَّع ٢، بتكلفة أقل.

٤١ - وقال إن اللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ أن رأي الأمين العام الذي يفيد بأن التأهب التنظيمي هو المحدِد الأهم لإمكانية إنجاز مشروع أوموجا في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المرصودة وآراءَ مجلس مراجعي الحسابات بشأن الطبيعة المعقدة لنظام أوموجا كمبادرة لإحداث تحول في أسلوب العمل، تقرّ بالتحديات والمخاطر التي يشكلها حجم المشروع ونطاقه، وكذلك التفاوت في نماذج الأعمال. ويتوقف التنفيذ الناجح إلى حد كبير على نوعية وشمولية الأعمال التحضيرية وحالة استعداد مختلف كيانات الأمم المتحدة لتطبيق النظام. وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة وضع منهجية موحدة ونهج منظم من أجل تحديد الأنشطة التحضيرية والتخطيط لها.

٤٢ - وعلى الرغم من أن الأمين العام قد أشار إلى أن ميزانية المشروع تشمل التكاليف المباشرة لتصميم نظام أوموجا واستحداثه وتنفيذه، فإن التكاليف غير المباشرة للأنشطة اللازمة قبل التنفيذ، مثل تنقية البيانات وتدريب المستعملين النهائيين، هي، من حيث المبدأ، جزء من المسؤوليات التنفيذية المباشرة للكيانات المنفِذة. وأبدت اللجنة الاستشارية، التي أُبلِغت بإنشاء فريق عامل في تموز/يوليه ٢٠١٢ من أجل تحديد جميع الأنشطة التحضيرية والتكاليف غير المباشرة، تأييدها للنهج الذي اقترحه الأمين العام لتحديد التكاليف التي ستتحملها الكيانات المنفذة، والأخرى التي ستُدفع من ميزانية مشروع أوموجا. وترد استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بمشروع أوموجا في الفقرة ٩٥ من تقريرها.

٤٣ - وفي معرض تقديمه التقرير الخامس للجنة الاستشارية عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي (A/67/564)، نبه إلى أنه، بالرغم من ضرورة أن ينصب التركيز الفوري على إنشاء نظم قادرة على إنتاج البيانات المحاسبية اللازمة لإصدار بيانات مالية تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمن الإطار الزمني المحدد، ينبغي إيلاء الدرجة ذاتها من الاهتمام إلى التخطيط من أجل تحقيق جميع الفوائد المرجوة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٤ - ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تسجيل أرصدة افتتاحية صحيحة عند إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء الطريقة التي تتعامل بها النظم الميدانية القائمة مع إدارة الممتلكات، ولا سيما التحقق من الأصول. وإذ تعرب اللجنة الاستشارية عن القلق المتجدد إزاء المخاطر التي تهدد تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب والناجمة عن التأخيرات المطولة في تنفيذ مشروع أوموجا، فهي تقر بتدابير الطوارئ التي تتخذها الأمانة العامة في شكل تعديلات مؤقتة للنظم القائمة واستخدام طرق يدوية بديلة، لكنها تشكك في قدرة هذه الحلول على تقديم بيانات كاملة ودقيقة ومتسقة.

٤٥ - وإذ تلاحظ المعلومات المقدمة بشأن تجاوز التكاليف المتوقع لميزانية مشروع المعايير المحاسبية الدولية، فإن اللجنة الاستشارية تتوقع بذل جهود من أجل استيعاب التكاليف الإضافية ضمن الموارد المعتمدة قبل تقديم أي طلب للحصول على أموال إضافية. وتشير مرة أخرى إلى احتمال ازدياد في عبء عمل اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة والجمعية العامة نتيجة لحجم المعلومات الإضافي الذي ينتج بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتكرر توصيتها

بضرورة أن تنظر الجمعية العامة في تلك الآثار المترتبة على سبيل الأولوية.

٤٦ - وفي ما يتعلق بالتنقيحات المقترح إدخالها على النظام المالي للأمم المتحدة تحضيرا لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية، تثني اللجنة الاستشارية على الأمين العام لقيامه بإجراء مشاورات مع الكيانات ذات الصلة في جميع مراحل العملية. غير أنها ترى أنه ينبغي إجراء مزيد من التحليل للبند ٤-١٩، المتعلق بمعالجة الفائدة على التبرعات. وترحب اللجنة بتعديل القواعد المالية بحيث تسمح باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات كوسيلة لتوسيع نطاق عملية الشراء، على أن يكون مفهوما أن هذه الطريقة ستكمِل تقديم العطاءات والعروض في شكل مطبوع ولكنها لن تحل محلها. واختتم بقوله إن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام سيكفل بقاء النظام المالي والقواعد المالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وستظل، عند الاقتضاء، متوائمة مع نظم وقواعد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

٤٧ - **السيد ميهوبي** (الجزائر): متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن المجموعة دأبت على دعم إصلاحات الإدارة الرامية إلى تحسين كفاءة المنظمة، وفعاليتها، وشفافيتها، ومساءلتها، بما في ذلك من خلال تحسين تقديم التقارير المالية عن الأصول، والخصوم، والإيرادات، والمصروفات، ومن خلال تحسين الضوابط والعمليات. ومشيرا إلى اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٠/٢٨٣ في تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي أيدت فيه مقترحات الأمين العام بشأن استحداث نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، قال إن المجموعة لاحظت ببالغ القلق استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بعدم وجود تقييم شامل للقدرة على تنفيذ برامج متعددة لتحويل أساليب تصريف الأعمال، أو التسلسل المطلوب للإجراءات، أو الترابط مع المشاريع الرئيسية الأخرى بما في ذلك المخطط العام لتجديد مباني المقر واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وتطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم مزيدا من المعلومات عن هذه المسائل، من أجل تجنب تكرار هذه المشاكل. إلا أنها، ترحب بقبول توصيات المجلس ومتابعتها.

٤٨ - وتابع قائلا إن المجموعة لاحظت أيضا استنتاجات اللجنة الاستشارية، وتود أن تشير إلى أن التنقيح الحالي لترتيبات تنفيذ مشروع أوموجا، وهو الثالث خلال أربع سنوات، سيؤدي إلى حدوث تأخير وارتفاع في التكاليف. وأنها ستطلب إجراء جدولة أخرى وتقديم معلومات مالية بغية كفالة تنفيذ المشروع في الوقت المحدد ودون تكاليف إضافية. وإذ تضع المجموعة في اعتبارها الدروس التي ينبغي استخلاصها من التعامل مع آثار العاصفة المدارية ساندي، فإنها تطلب إلى الأمانة العامة تقديم مزيد من المعلومات بشأن استمرارية تصريف الأعمال ومكونات المرونة التشغيلية لنظام أوموجا، كي ترى كيف يمكن تحسينها لتفادي المشاكل وتعطُّل الأنشطة العالمية للمنظمة في المستقبل. واختتم قائلا إن المجموعة تود التأكيد على أهمية تدريب جميع الموظفين على استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل بدء العمل بها، وصيانة نظام أوموجا بعد اكتماله.

٤٩ - **السيد ديتلينغ** (سويسرا): متحدثا أيضا باسم ليختنشتاين، قال إن الرد السريع والفعال للأمين العام على شواغل الدول الأعضاء قد أعطى زخما متجددا لمشروع أوموجا الذي كان يبدو منذ عام واحد أن مصيره سيبوء بالفشل. وبالنظر إلى التحديات المقبلة، ينبغي للأمين العام أن يثابر في بذل تلك الجهود.

٥٠ - وقال إن نجاح المشاريع الكبيرة المتعلقة بتحويل أسلوب العمل والقائمة على كثافة العنصر التكنولوجي يتوقف أولا وقبل كل شيء على قبول المستخدمين للنظم

والعمليات الجديدة التي تنطوي عليها. لذلك ينبغي إشراك المستخدمين في مرحلة مبكرة ويجب وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة أي مقاومة. ويوّد الوفدان معرفة المزيد عن الطريقة التي تزمع الأمانة العامة من خلالها دعم ما يعتبر تغييرا ثقافيا كبيرا في ممارسات عملها. ويتوقف نجاح هذه المشاريع أيضا على وضع تعريف واضح للنتائج المرجوة وما يرتبط بها من تغييرات تنظيمية. ومن دواعي الأسف أن هذه المسائل لم ينظر فيها بما يكفي منذ بداية المشروع. وفي غياب خطة التغيير التي أشار مجلس مراجعي الحسابات على نحو جد صائب، فإن المنظمة قد لا تحقق بعض الفوائد المحتملة من نظام ”أوموجا“. ويُعد التنفيذ التقني لمشروع تحويل أسلوب العمل أقل أهمية من جني فوائده المرجوة بشكل كامل، لذلك تدعو الحاجة إلى وضع خطط واضحة لتحقيق الفوائد من نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وينبغي عدم تجاهل تأثير هذه الأخيرة على حجم عمل اللجنة الاستشارية والجمعية العامة. ويود الوفدان الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن.

٥١ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن سويسرا وليختنشتاين تعلمان جيدا أن موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس مدرجا على جدول أعمال اللجنة للدورة الحالية، فقد أشارتا إلى مقرر الجمعية العامة المتخذ في عام ٢٠١١ الذي يفيد بأنه ينبغي عدم النظر في أي مشروع رئيسي يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتم تنفيذ مشروع أوموجا، الذي لن يتحقق، حسب الجدول الزمني المنقح، حتى عام ٢٠١٨. وبالتالي، فإنهما ترحبان بإحاطة إعلامية غير رسمية في الدورة الحالية بشأن أنشطة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظرا لدوره في تحديث المنظمة وتحسين كفاءتها.

٥٢ - **السيد فان دين أكير** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): متحدثا أيضا باسم البلد المنضم كرواتيا؛ والبلد المرشح جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك، قال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيدت دائما بقوة مشروع أوموجا وقدرته على إحداث تحول في أسلوب العمل في منظومة الأمم المتحدة، وهي لا تزال ترى بأنه، إذا ما نُفِذ بالكامل وفقا للمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣، فإنه سيمكن من تقديم خدمات تتسم بالجودة العالية والفعالية من حيث التكلفة.

٥٣ - وبالإشارة إلى الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات، فإن هذه البلدان ترى أن القيادة القوية تعد أمرا أساسيا لاستعادة الثقة في قدرة الأمانة العامة على إدارة مشروع أوموجا وتنفيذه بنجاح. وترحب بأن أصبح وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية مالك المشروع، ويضطلع بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذه وتحقيق فوائده. إلا أنها تعتزم النظر بعناية في الجدول الزمني الجديد، وطلبات التمويل والتكاليف غير المباشرة لمشروع أوموجا، التي ترى ضرورة ينبغي أن تتكفل بها الإدارات المعنية. ويجب على الإدارة العليا للمنظمة أن ترصد باستمرار التقدم المحرز في إنجاز المشروع، لكفالة تنفيذ جميع توصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات. وأن التأخير في الجدول الزمني لنظام أوموجا لا يهدد بتأخير جني الفوائد المتوقعة للمشروع فحسب، بل سيؤثر أيضاً على مبادرات أخرى تترتب عنها آثار مالية وتشغيلية بالنسبة للمنظمة.

٥٤ - وقال إن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في منظومة الأمم المتحدة أمر مُرحب به. وكما أشار الأمين العام، فإن تحديد أرصدة افتتاحية دقيقة يشكل تحديا كبيرا للمنظمات المعنية. ويتطلب إعداد بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال النظم القديمة، بما في ذلك نظام المعلومات الإدارية

المتكامل، حلولا بديلة تترتب عنها بعض التكاليف. ويشكل التركيز الجديد على التنفيذ المحلي بدلا من السياسات والتخطيط المركزي خطوة إيجابية.

٥٥ - وينبغي أن يتمثل الهدف على المدى الطويل في إقامة أمانة عامة عالمية حقا قادرة على تقديم خدمات موحدة غير مرتبطة بالمواقع، تُيسرها قاعدة تكنولوجيا معلومات مشتركة. وسيتيح هذا الأمر بدوره فرصا لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والرقابة، وطرق عمل أكثر فعالية من حيث التكلفة. واختتم بقوله إن لنظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أهمية حاسمة في تحقيق هذا النموذج في المستقبل.

٥٦- **السيد جنيت** (كندا): متحدثا أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، قال إن وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا ترى أن نظام أوموجا هو الأداة الرئيسية من أجل إحداث تحول في المنظمة وتحديثها من خلال إدارة أكثر كفاءة وفعالية للموارد البشرية والمالية والمادية، وتقدر نزاهة الاستعراضات العامة عن التقدم الذي أحرزته التي قدمتها الأمانة العامة في هذا الاجتماع وفي الاجتماع غير الرسمي للجنة المعقود في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ومن الإيجابي أن ملكية المشروع قد أسندت إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية.

٥٧ - وبالإشارة إلى أن الجمعية العامة دعت في قرارها ٢٤٦/٦٦ إلى اتخاذ إجراء فوري لمعالجة أزمة الإدارة وتجاوز التكاليف اللذين يؤثران على مشروع أوموجا، فإن الوفود الثلاثة ترحب بالاستجابة الفعالة لمديري المشروع لطلبات الدول الأعضاء لوضع خطوط واضحة للسلطة والمساءلة، واستعدادهم زيادة الشفافية وتحسين التواصل مع الدول الأعضاء. ومن شأن ذلك أن يساعد على استعادة ثقة الدول الأعضاء في المشروع وقدرته على تحقيق نتائج وفوائد ملموسة وقابلة للقياس الكمي، وبالتالي استعدادها لتقديم الدعم المتواصل له.

٥٨ - وعلى الرغم من أن المديرين الذين قدموا ببساطة تحليلا دقيقا ومبررا حول سبل إعادة المشروع إلى المسار المرسوم له لا يستحقون توجيه اللوم إليهم بسبب الحالة الراهنة، فإن المزيد من التأخير التي أحدثتها الإخفاقات السابقة، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى إعادة التنظيم وتخصيص موارد إضافية، تشكل مصدر قلق للوفود الثلاثة. وعلى الرغم من أنها تقدر التنبيه الوارد في التقرير المرحلي الرابع لنظام أوموجا (A/67/360) من أن الفوائد المحتملة للمشروع ينبغي ألا توضع في الحسبان في صياغة الميزانيات إلا بعد نشر النظام بالكامل، وأنه يجب التحقق من الافتراضات الأساسية التي تدعم التنفيذ مع مرور الوقت، فإنها تذكر الأمانة العامة بأن الفوائد المحتملة كانت الدافع الرئيسي وراء دعم الدول الأعضاء للمشروع منذ إنشائه. ولذلك، فهي تتوقع تقديم بيانات واضحة ومفصلة وفي حينها عن النتائج والفوائد، بما في ذلك الوفورات في التكاليف، مع إحراز التقدم في التنفيذ.

٥٩ - وعلى النحو المقترح في التقرير المرحلي الرابع عن مشروع أوموجا، ترى الوفود الثلاثة أن التكاليف غير المباشرة ينبغي استيعابها من قبل المستفيدين من زيادة الكفاءة التي يتيح المشروع تحقيقها. ومن شأن هذا النهج أن يعزز الالتزام والمسؤولية من جانب المستعملين النهائيين لنظام أوموجا وقد يحول دون تكرار وقوع مشاكل من النوع الذي تعرضت له فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٠ - **السيد أونو** (اليابان): قال إن وفد بلده يشعر بالارتياح إزاء التحسينات التي أُدخلت على هيكل إدارة مشروع أوموجا، الذي ينبغي في رأيه أن تُنفذ بالكامل. وتتسم استراتيجية التنفيذ والجدول الزمني المنقحين بطابع عملي في ظل الظروف الراهنة. وينبغي رصد التكاليف عن كثب، بحيث يتسنى إتمام كل مرحلة على النحو المتوخى.

ويتوقف أيضا نجاح أي مشروع لتحويل أساليب العمل، بحجم مشروع أوموجا على مدى التأهب التنظيمي على نطاق الأمانة العامة بأسرها، وعلى الدور القيادي القوي الذي يضطلع به الأمين العام وعلى السلطة الملائمة الممنوحة لمالك المشروع ومدير المشروع ومالكي العملية.

٦١ - ونتيجة للصعوبات المالية الجمة التي تواجهها الدول الأعضاء، فإنها تدرس بعناية مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتود اليابان الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن احتياجات أوموجا من الموارد للسنوات المذكورة، لكي يتسنى للجمعية العامة الحكم على مدى ملاءمتها. وتدعم اليابان مبادرة الأمين العام التي تطلب من جميع الإدارات المستخدمة استيعاب التكاليف غير المباشرة لمشروع أوموجا في حدود ميزانياتها القائمة. وتود اليابان الحصول على مزيد من التفاصيل عن فوائد أوموجا من حيث تكاليف الموظفين، بما في ذلك الفوائد المتوقعة من سحب النظم القائمة من الخدمة، وتحث الأمانة العامة على إدراج الوفورات المتوقعة من المشروع في الميزانية على وجه السرعة.

٦٢ - وفي حين تولي اليابان أهمية كبيرة لمسألة إنجاز مشروع أوموجا بأكمله في حينه، فإنها ترى أنه ينبغي مواءمة حجم فريق المشروع وتشكيلته مع متطلبات كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع. وستدرس في ضوء ذلك اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء ''مركز أوموجا للامتياز''.

٦٣ - أما فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن اليابان تشدد على أهمية الإعداد التام لها، بما يشمل التأكد من صحة الأرصدة الافتتاحية في البيانات المالية الممتثلة لتلك المعايير. وينبغي أن يكون هناك تعاون وثيق بين الأفرقة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية وبمشروع أوموجا. وفي حين أن الزيادة المتوقعة في عدد تقارير مراجعة الحسابات ستعزز الشفافية والمساءلة في المنظمة، فإنه ينبغي دارسة تأثيرها على أعمال اللجنة.

٦٤ - **السيد الهاجري** (الكويت): قال إن إدارة المخاطر تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمنظمة، وينبغي أن يعمل إطار أوموجا لإدارة المخاطر بشكل سليم، ويجب أن تتوافر لدى مديري المشروع المؤهلات المناسبة ليتسنى إنجاز المشروع في حينه وفي حدود ميزانيته، كما يجب اعتبار الشفافية والاستمرارية والوضوح على أنها أمور أساسية. ويجب تنفيذ نظام أوموجا المؤسس على نحو سليم.

٦٥ - ومؤكدا من جديد التزام بلده بدفع اشتراكاته بالكامل وفي حينها، حث البلدان الأخرى على أن تحذو حذو بلده. وفيما يتعلق بمساهمة حساب دعم عمليات حفظ السلام في تكاليف تنفيذ أوموجا، المشار إليها في مرفقات التقرير المرحلي الرابع (A/67/360)، أشار إلى البيانات السابقة التي أُدلي بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجلس التعاون الخليجي، وإلى موقف الكويت الثابت الرافض لتصنيف أي من الدول الأعضاء خارج المستوى (ج) في جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام. وقال إن الكويت تستثمر بكثافة في عملية التحديث وترى أن إعادة تصنيفها أمر غير مقبول.

٦٦ - **السيد كيم سو يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن مشروع أوموجا الذي يلقى تأييدا قويا من وفد بلده، سيجعل المنظمة أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة. ويرحب وفد بلده بتعزيز ترتيبات إدارة أوموجا، لأن وجود قيادة قوية وخاضعة للمساءلة من شأنه أن يعزز نجاح المشروع. غير أن وفد بلده لا يزال يساوره القلق إزاء تأخر تنفيذ المشروع والزيادة المحتمل أن تشهدها تكلفته من جراء استراتيجية التنفيذ المنقّحة. وينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة استخدام الموارد بكفاءة وفعالية وعدم حدوث مزيد

من التأخير. ونظرا إلى الوضع المالي للمشروع، لا بد أن يكفل الأمين العام تنفيذ مبادرته الرامية إلى جعل كل إدارة على حدة تستوعب التكاليف غير المباشرة لتنفيذ أوموجا في إطار ميزانيتها القائمة.

٦٧ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يشعر بالتفاؤل إزاء الإشارات التي تدل على أن الأمين العام وفريق الإدارة العليا التابع له يبذلان جهودا متضافرة ترمي إلى إعادة مشروع أوموجا إلى المسار المرسوم له وكفالة اتساق إنجاز المشروع بقدر الإمكان مع جدوله الزمني الأصلي وميزانيته الأصلية. وعلى الرغم من أنه يقدر التقدم التقني المحرز، فإنه يشعر بالقلق لأن المنظمة نفسها ليست جاهزة لاعتماد نظام أوموجا، وهي مسألة سبق أن اعتبرها مديرو المشروع أكبر خطر يهدد المشروع. وينبغي أن يواصل الأمين العام بذل جهوده لا لتنفيذ الجوانب التقنية من المشروع فحسب، بل أيضا لكفالة أن تفهم جميع هيئات المنظمة أن أوموجا ليس مجرد مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولكنه بالأحرى مشروع لتحويل أساليب العمل.

٦٨ - وعلى الرغم من أن التنفيذ التام لنظام أوموجا يصب في مصلحة المنظمة، فإن استراتيجية التنفيذ تنطوي على مزيد من التأخير وعلى ضرورة تخصيص موارد إضافية. ويجب ألا يتخطى نظام أوموجا المؤسِّس الميزانية المرصودة له؛ وسينظر وفد بلده مليا في التكاليف النهائية لمرحلتي بناء أوموجا الموسع ١ وأوموجا الموسع ٢ عندما تصبح معروفة، وذلك بهدف الحفاظ على الموارد التي سبق اعتمادها للمشروع. ويتطلع وفد بلده إلى الحصول على مزيد من التفاصيل عن الأسلوب المقترح للتعامل مع الأنشطة التحضيرية وما يرتبط بها من تكاليف تتصل بنظام أوموجا. وينبغي أن تواصل الأمانة العامة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات من أجل المحافظة على التحسينات التي طرأت على إدارة المشروع، وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء مشاركتها في المشروع وإشرافها عليه.

٦٩ - وينطوي نظام أوموجا على آثار لا تقتصر على ممارسات الأعمال في المنظمة، بل تتعداها لتشمل مبادرات مهمة أخرى، منها اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الذي يُعد خطوة بالغة الأهمية لكفالة تقديم تقارير مالية تتسم بالجودة والقابلية للمقارنة والمصداقية والشفافية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وإذ يلاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات قد حدد مخاطر مرتبطة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن وفد بلده يود أن يعرف المزيد عن الانتقال إلى هذا النظام الجديد في سياق التنفيذ التدريجي لنظام أوموجا.

٧٠ - **السيد سافرونوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والأهداف المتوخاة المتمثلة في تحسين جودة حسابات منظومة الأمم المتحدة وقابليتها للمقارنة ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة، وذلك إيمانا منه بأن هذه العملية ستؤدي إلى تحسين الإدارة وستمنح الأمانة والدول الأعضاء صورة أشمل عن الوضع المالي للمنظمة. ولما كان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مشروعا هاما يؤثر على المنظمة بأسرها، لذلك يجب تنفيذها تنفيذا كاملا وفي الوقت المحدد له.

٧١ - وقال إن وفد بلده يشعر بالانزعاج لأنه، في ظل غياب نظام أوموجا، فإن النظم القديمة ستكون هي مصدر البيانات التي ستستخدم في إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما يشكك في قدرة الأمانة العامة والدول الأعضاء على الاستفادة بشكل كامل من النظام الجديد. ومن الواضح أيضا أن المعايير المحاسبية الدولية ستوضع على المحك لتحديد مدى اكتمال نظام الحسابات الحالي المعمول به حاليا في المنظمة ودقته. وبعد

الإشارة مرارا إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بتسجيل أصول المنظمة، فإنه يرى أن الأمانة العامة ينبغي أن تكمل التحسينات التي أُدخلت على نظام الحسابات الحالي تفاديا لنقل أي معلومات خاطئة إلى النظام الجديد.

٧٢ - وينبغي توخي العناية عند دراسة الأثر المترتب على الأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في أعمال اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية وإدارات الأمانة العامة، وذلك لأنه يبدو أن المعايير المحاسبية الدولية تتطلب مسك حسابات أكثر تفصيلا وانتظاما. فالتقارير التي كانت تقدم كل عامين في السابق ستُقدم سنويا من الآن فصاعدا وسيزداد حجمها، مما سيلقي بعبء أكبر على عاتق الأمانة العامة وتستهلك اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية وقتا أكبر مما هو مخصص لهما في برنامجي عملهما الحاليين. وقال إن وفد بلده يود الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الآثار من الأمانة العامة.

٧٣ - وكما في حالة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجب على المنظمة أن تقيّم كافة المخاطر عند تنفيذ نظام أوموجا، وألا تتجاوز الميزانية المعتمدة للمشروع، وأن تبلغ الدول الأعضاء بشكل كامل وفي الوقت المناسب بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع. وقال إن وفد بلده ينتظر الحصول على مزيد من التفاصيل عن استراتيجية النشر المنقحة، لكنه يشعر بالقلق إزاء احتمال إنجاز المراحل المتوسطة فقط من المشروع بحلول عام ٢٠١٥ وما ينطوي على ذلك من تجاوز للتكاليف. ويبدو أنه لم يُنظر في المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمشروع، مما يزيد من إمكانية أن تتحمل الدول الأعضاء المزيد من التكاليف. وتتسم حالات الإخفاق هذه بطابع منهجي، فقد جرت الإشارة إليها فيما يتصل بمشاريع رئيسية أخرى.

٧٤ - ومع تقدم تنفيذ المشروع، يجب النظر مليا في وضع الخطط وتحديد المخاطر وتحسين التقيد بالميزانية. وتجنبا لوقوع أي مفاجآت غير سارة، يجب إرساء ترتيب فعال للتعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تؤدي تقارير مجلس مراجعي الحسابات دورا هاما، وينبغي للأمانة العامة اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات المجلس. وأعرب عن أمله في أن تستخدم الأمانة العامة الدروس المستفادة من تنفيذ نظام أوموجا في تجنب ما قد يعترض المشاريع الرئيسية من صعوبات في المستقبل.

٧٥ - **السيد سومرو** (باكستان): قال إن وفده يقر بضرورة وجود هياكل سليمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنه يدعم أهداف مشروع أوموجا. غير أنه يدرك الشواغل التي سلط عليها الضوء مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالإخفاقات التي تعرض لها فيما مضى وبمسائل الإدارة والقيادة. وأشار إلى الإيضاح الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ومفاده أن الأمانة العامة قبلت جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات واتخذت إجراءات علاجية بشأنها. ويود وفد بلده الحصول على تفاصيل أكثر دقة عن تلك الإجراءات وعن نتائج التقييم الأساسي لتنفيذ نظام أوموجا.

٧٦ - وقال إن وفد بلده يود الحصول على تأكيدات بأن الأمانة العامة ستتحمل المسؤولية الكاملة عن المشروع وتتولى زمامه بالكامل. وإضافة إلى حل المشاكل الإدارية، يجب على الأمانة العامة أن تضع آليات تنفيذ تتسم بالمصداقية. ولاحظ وفد بلده تقدير القيمة المالية لفوائد نظام أوموجا، لكنه يود أن يعرف على أي أساس حُسبت تلك الفوائد. ويود أيضا أن يعرف المستوى المقدر للتكاليف غير المباشرة للمشروع. وبما أن المشروع ينطوي على مستوى مخاطر مرتفع، فإن وفد بلده يود أن يعرف كيف سيؤثر الجدول الزمني المنقح للتنفيذ في تلك المخاطر وفي مدى التأهب التشغيلي للمنظمة.

٧٧ - **السيد تاكاسو** (اليابان) (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): شكر الدول الأعضاء على تعليقاتها الإيجابية على مشروع أوموجا الذي يعد مشروعا أساسيا بالنسبة للمنظمة، وأعاد الإعراب عن ثقته الكاملة في فريق الإدارة الجديد. وقال إنه يرغب في أن يوضح مرة أخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات المتصل بالفترة المنتهية في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وأن إجراءات جوهرية قد اتخذت منذ ذلك الحين، كما هو مبين في المرفق الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بالتأهب التشغيلي للمنظمة، فقد تعهد الأمين العام شخصيا بكفالة مشاركة جميع الموظفين الإداريين المشاركين في تنفيذ المشروع مشاركة كاملة. ويجب ألاّ ننسى أن كبار المديرين لديهم اتفاقات مبرمة مع الأمين العام. أما فيما يتعلق بالأسئلة المحددة التي طرحتها الوفود، بما فيها الأسئلة المتعلقة بتحديد حجم الفوائد الناجمة عن المشروع، فستُقدم معلومات إضافية عنها خلال مشاورات غير رسمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.